

المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
دورية عدد: 14 س 3

الرباط 3 أبريل 2012

من وزير العدل والحريات
إلى السادة
الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف
والوكلاء العامين للملك لديها
رؤساء المحاكم الابتدائية
ووكلاء الملك لديها

الموضوع: حول العمل بالسجلات والمطبوعات المحدثة لتدبير قضايا النساء والأطفال.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

في إطار تفعيل خطة عمل هذه الوزارة لتعزيز التكفل القضائي بالنساء والأطفال، وإثر إعداد الدليل العملي للمعايير النموذجية في الموضوع، تم إحداث سجلات ومطبوعات خاصة لتدبير قضايا النساء والأطفال بغية ضبط مسار هذه القضايا داخل المحكمة وتيسير المعلومات بشأنها.

وكما تعلمون فقد تم تنظيم دورات تكوينية متعددة طيلة سنة 2011 استفاد منها كافة أعضاء خلية التكفل بالنساء والأطفال من السادة القضاة والمساعدات الاجتماعيات وكذا رؤساء مصالح كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة باعتبار دورهم في الإشراف على عمل كتابة الضبط وعلى مسك السجلات المذكورة، علما أنه تم تزويد السادة المديرين الفرعيين بهذه السجلات والمطبوعات قصد توزيعها على كافة المحاكم لبدء العمل بها رسميا مطلع سنة 2012.

وتجدر الإشارة أن السجلات الجديدة ذات الأرقام 51-56-61-68-72 كانت معدة في الأصل لغرف الجنتج الاستئنافية لدى محاكم الاستئناف فقط، وأنه على إثر إحداث غرف الاستئنافات بالمحاكم الابتدائية بموجب القانون 36.10 المعدل لقانون المسطرة الجنائية، فإن هذه السجلات ستستعمل أيضا لدى المحاكم الابتدائية لضبط القضايا المعروضة على الغرف المذكورة.

لذا أهاب بكم العمل على حث كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة لديكم على العمل بالسجلات والمطبوعات الجديدة والحرص على حسن مسكها واستعمالها، واتخاذ ما يلزم لتجميع القضايا والملفات الخاصة بالنساء والأطفال بشكل يسهل تدبيرها ومسك السجلات الخاصة بها. والسلام.

وزير العدل والحريات
المصطفى الرميد